

Distr.: General
8 February 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة عشرة
جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

تقرير وطني مقدّم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

كندا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

أولاً - مقدمة

- ١- يتميز المجتمع الكندي بقيم مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وهذه القيم هي دعائم بلدنا.
- ٢- وينطوي النظام الاتحادي لكندا على قوانين وسياسات وبرامج متعاضدة ومتكاملة للحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم، تحمي حقوق وحرريات السكان في كندا. وفي حين تعمل الحكومات على إيجاد حلول مبتكرة وعملية للتحديات، واعتماد سياسات وبرامج مُعدّة خصيصاً لتلبية الاحتياجات وملائمة للظروف المحلية، فإن هذه الحكومات تجتمعها أيضاً أهداف مشتركة والتزام قوي ببناء مجتمعنا.
- ٣- وتعمل الحكومات في إطار شراكة مع المجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والشعوب الأصلية، والقطاع الخاص، من أجل تحسين رفاهة المجتمعات المحلية.
- ٤- ولدى كندا إطار قوي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، مُستمد من دستورنا ومن القوانين والبرامج والسياسات والمؤسسات العديدة القائمة في البلد. ورغم التحديات القائمة، ثمة تقدم يجري إحرازه. وقد تتفاوت التدابير التي تتخذها الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم، ولكن النظام الاتحادي الكندي يدعم نهجاً متعدد الشركاء يهدف إلى إعمال الحقوق، وهو نهج يعكس تنوع كندا وقيمتها.

ثانياً - المنهجية وعملية التشاور

- ٥- أُعد هذا التقرير بالتعاون مع الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم. ويحدّد التقرير التدابير الرئيسية في ثمانية مجالات مواضيعية تتناول مسائل طُرحت في معظم التوصيات الـ ٥٤ المقبولة وفي الالتزامات الطوعية التسعة التي قطعتها كندا على نفسها في الاستعراض الدوري الأخير المتعلق بكندا في عام ٢٠٠٩.
- ٦- وجرى التشاور مع أكثر من ٢٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشعوب الأصلية بشأن المشروع الأولي لتقرير كندا. وأُتيحت للمنظمات فرصة تقديم آراء إضافية في اجتماع عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ مع المسؤولين في الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم.

ثالثاً- الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والمعوقات

تحسين التوعية بحقوق الإنسان وآليات التنفيذ (الالتزامات الطوعية ١-٤؛
والتوصيات ١١-١٢، و١٤-١٥، و٦٢-٦٤)

٧- كان للاستعراض الدوري الشامل الأول المتعلق بكندا تأثير تمثّل في زيادة الوعي ومناقشة حقوق الإنسان لا في إطار جميع الوزارات على المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعات والأقاليم فحسب وإنما أيضاً مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشعوب الأصلية. والتزمت كندا، في الاستعراض الأول للبلد، بتحسين الآليات والإجراءات القائمة المتعلقة بتنفيذ التزاماتها التعاهدية، وأحرزت تقدماً كبيراً نحو تنفيذ هذا الالتزام.

٨- وبذلت الحكومات جهوداً مضيئة لتعميق معرفة موظفي الحكومة بالتزامات كندا، وتعزيز قدرتهم على مراعاة هذه المسائل في أعمالهم. وأعدت حكومة كندا برامج تدريبية عامة لموظفي الحكومة الاتحادية بشأن هذه المسائل، بالإضافة إلى برامج تدريبية أعدت لوزارات محددة. وتشاركت هذه النماذج التدريبية الجديدة حكومات المقاطعات والأقاليم. وعقدت حكومة كندا مؤتمرات شارك فيها مئات الأشخاص بشأن اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٩- كما اتخذت الحكومات إجراءات لتحسين الاتصال داخل الحكومات وفيما بينها بشأن التوصيات التي تتلقاها من الأمم المتحدة فيما يتصل بحقوق الإنسان. وتُنَاقش هذه التوصيات بشكل دوري في الاجتماعات الشهرية للجنة الدائمة للمسؤولين المعنيين بحقوق الإنسان على المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعات والأقاليم، وهي الهيئة الرئيسية المعنية بالتشاور وتبادل المعلومات بشأن هذه المسائل. كما تُناقش المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في إطار شبكة كبيرة من اللجان الحكومية المشتركة، مثل اللجان المسؤولة عن الصحة، والعدل، والسلامة العامة، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. وتناقش اللجنة الدائمة للمسؤولين المعنيين بحقوق الإنسان على المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعات والأقاليم التوصيات المقدمة من الأمم المتحدة مع هذه اللجان بحسب الاقتضاء. كما يجري بحث ومناقشة التوصيات في إطار اجتماعات دورية تعقدها لجان دائمة مشتركة بين الوزارات، مثل اللجنة الاتحادية المشتركة بين الوزارات المعنية بالاستعراض الدوري الشامل، واللجان المعنية بحقوق الطفل وبمسائل الإعاقة.

١٠- واعتمدت تدابير لتحسين مشاركة منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشعوب الأصلية، وتشمل هذه التدابير عقد اجتماعات مع اللجنة الدائمة للمسؤولين المعنيين بحقوق الإنسان على المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعات والأقاليم، ومشاورات بشأن مشاريع

الخطوط العريضة للتقارير المقدمة من كندا إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة، وبشأن توصيات هيئات المعاهدات وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل. وبالإضافة إلى فرص التحاور هذه، تُجري الحكومات العديد من المشاورات العامة في سياق وضع السياسات. كما تتبادل حكومة كندا المعلومات المتعلقة بالتزامها بالمعاهدات^(١).

١١ - ويشارك أيضاً برلمان كندا مشاركة فعالة في عملية الاستعراض الدوري الشامل لكندا. وعُرضت نتائج الاستعراض الدوري الشامل الأول لكندا على البرلمان في أيار/مايو ٢٠١٠. وأجرت لجتان برلمانيتان متابعة للاستعراض الدوري الشامل الأول لكندا، واستمعت في سياق المتابعة لآراء منظمات المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين.

الشعوب الأصلية (التوصيات ١٩-٢٠، ٤٥-٤٦، ٥١، و٥٤-٥٦)

١٢ - يعترف دستور كندا بالشعوب الأصلية التالية: الهنود (يُشار إليهم عادة باسم الأمم الأولى)، والهجناء، وشعب الإنويت. وتنتشر مجتمعات الشعوب الأصلية في مناطق حضرية وريفية ونائية في جميع أنحاء كندا.

١٣ - وتعمل الحكومات في إطار من الشراكة مع الجهات المعنية الرئيسية، منها مجتمعات ومنظمات الأمم الأولى والجماعات الأصلية الأخرى، من أجل تحسين قدرات الشعوب والمجتمعات الأصلية ودعم جهودها الرامية إلى التمتع بالصحة والحيوية وتحقيق الاعتماد على الذات.

١٤ - ويتمتع السكان الأصليون، بوصفهم كنديين، بجميع الحقوق والحماية الممنوحة لجميع الكنديين. وتتمتع بعض الشعوب الأصلية بحقوق مكفولة للسكان الأصليين وأو حقوق تكفلها المعاهدات، وكلاهما مُعترف به ومؤكّد بموجب الباب ٣٥ من القانون الدستوري لعام ١٩٨٢. واعتمدت الحكومات نهجاً متعدد الأوجه لتحقيق نتائج أفضل للمجتمعات الأصلية، وذلك عن طريق العديد من القوانين والسياسات والبرامج، مع تركيز متواشج على ما يلي: المصالحة والإدارة الرشيدة والحكم الذاتي؛ وتسوية وتنفيذ المطالبات المتعلقة بالأراضي؛ والتعليم؛ والتنمية الاقتصادية؛ وتمكين الضعفاء وحمايتهم؛ والصحة والرفاه.

المصالحة والإدارة الرشيدة والحكم الذاتي

١٥ - تواصل الحكومات تقوية علاقاتها بالشعوب الأصلية. وفيما يتعلق بالأمم الأولى، تجلّى ذلك في التزام حكومة كندا بخطة العمل المشتركة مع جمعية الأمم الأولى، وهو الالتزام الذي أُعلن في حزيران/يونيه ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح اجتماع رئيس الوزراء بقيادات الأمم الأولى، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، فرصة تاريخية لحكومة كندا والأمم الأولى لتعزيز علاقتهما ولبحث المحدّثات الرئيسية للنجاح والازدهار الاقتصاديين.

١٦- ومن الإنجازات البارزة الأخرى التي تحققت منذ الاستعراض الدوري الشامل الأول المتعلق بكندا، ما يلي:

- بيان كندا المتعلق بتأييد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛
- اعتذار كندا، في عام ٢٠١٠، باسم جميع الكنديين، عن المعاناة التي نجمت عن تهجير أسر شعب الإنويت في خمسينات القرن الماضي إلى مناطق في أعلى القطب الشمالي عند خليج ريزوليوت ومنطقة غريز فيورد؛
- تكريم كندا للمحاربين الهجاء الذين شاركوا في معركة شاطئ جونو، وهي إحدى معارك الحرب العالمية الثانية التي دارت رحاها في فرنسا؛
- تقدير كندا لمشاركة الأمم الأولى والهجاء في حرب عام ١٨١٢؛
- اعتراف سياسة حكومة مانيتوبا بشأن الهجاء، لعام ٢٠١٠، بإسهامات الهجاء، وتوفير أدوات بموجب هذه السياسة تمكّن الهجاء من المشاركة الكاملة في كل ما يقدمه المجتمع والاستفادة العادلة منه؛ واعتراف الاتفاق المبرم بين حكومة مانيتوبا واتحاد هجاء مانيتوبا، في عام ٢٠١٢، بحقوق الهجاء في استغلال الموارد الطبيعية لتوفير الغذاء وللإستخدام المتري، وبالترام الهجاء بحفظ واحترام الموارد التي تُدم تلك الحقوق؛
- إبرام اتفاق في عام ٢٠١٢ بين حكومة أونتاريو وشعب أوجيبوي (Ojibway) الأصلي في منطقة بحيرة وايغون (Wabigoon)، ينص على الاعتذار عن الضرر الذي لحق بهذا الشعب، وعلى دفع تعويض عن الفيضانات التي حدثت في الماضي ولا تزال تحدث في الحاضر بسبب السد الذي وافقت عليه المقاطعة؛
- اعتراف النهج الذي أقرته الأقاليم الشمالية الغربية في عام ٢٠١٢ بشأن التعاون مع حكومات الشعوب الأصلية، بالحقوق القائمة للشعوب الأصلية وبحقوقها بموجب المعاهدات، والنص في هذا النهج على إقامة علاقة عمل مفتوحة ومرنة وتجاوبية مع الحكومات والمجتمعات الأصلية للأقاليم. وعُرضت وثيقة بهذه المبادئ على الجمعية التشريعية في الأقاليم الشمالية الغربية.

١٧- وتدعم كندا، من خلال التفاوض بشأن اتفاقات الحكم الذاتي وتنفيذ هذه الاتفاقات، جهود المجتمعات الأصلية الرامية إلى إنشاء حكومات قوية وفعالة ومستدامة. وتتيح اتفاقات الحكم الذاتي للجماعات الأصلية إدارة شؤونها الداخلية، بما في ذلك صلاحيات سن القوانين، وتمكنها من تحمل مزيد من المسؤولية وممارسة مزيد من الرقابة على عملية اتخاذ القرارات المؤثرة في مجتمعاتها.

تسوية وتنفيذ المطالبات المتعلقة بالأراضي

١٨- تلتزم حكومة كندا بتسوية المطالبات المتعلقة ذات الصلة بالأراضي ومعالجة المسائل المتعلقة بالمعاهدات، وأعلنت في عام ٢٠١٢ نهجاً جديداً قائماً على النتائج بشأن المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات والحكم الذاتي. وتعمل كندا عن كثب مع شركائها من الشعوب الأصلية من أجل إبرام مزيد من المعاهدات في وقت أقصر بحيث تتمكن المجتمعات الأصلية من البدء في الاستفادة من الفرص الاقتصادية.

١٩- وحققت حكومة كندا، منذ الاستعراض الأخير، تقدماً كبيراً في إبرام الاتفاقات الشاملة المتعلقة بمطالبات الأراضي والحكم الذاتي، منها ما يلي:

- اتفاق Tsawwassen (في نيسان/أبريل ٢٠٠٩)؛
- اتفاق Yale (وُقِّع عليه بالأحرف الأولى في شباط/فبراير ٢٠١٠)؛
- اتفاق Maa-Nulth (٢٠١١)؛
- اتفاق مجلس Teslin Tlingit بشأن إقامة العدل (حزيران/يونيه ٢٠١١)؛
- الاتفاق المبدئي مع شعب الإينو في لابرادور (وُقِّع عليه بالأحرف الأولى في حزيران/يونيه ٢٠١١)؛
- اتفاق شعب سليامون (صدِّق عليه المجتمع المحلي في تموز/يوليه ٢٠١٢)؛
- اتفاق Mi'kmaw Kina'matnewey بشأن تمويل التعليم (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)؛
- اتفاقات Akwesasne المبدئية (وُقِّع عليها بالأحرف الأولى في أيار/مايو ٢٠١٢)؛
- اتفاق Sioux Valley (صدِّق عليه المجتمع المحلي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

٢٠- ومنذ بدء نفاذ قانون محكمة المطالبات المحددة في عام ٢٠٠٨، أنجزت حكومة كندا ٥٤١ مظالبة متراكمة كانت متوقفة في مرحلة التقييم. وتعتبر المطالبات المحددة شكاوى من الأمم الأولى بشأن التزامات كندا بموجب المعاهدات التاريخية أو بشأن الطريقة التي أدارت بها كندا أراضي وأموال الأمم الأولى.

التعليم

٢١- تتحسن جودة التعليم المقدم إلى طلاب الأمم الأولى. فمنذ الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، تحسنت معدلات تخرج طلاب الأمم الأولى المقيمين عادة في الحميات بنسبة ٢ في المائة. وتعترف كندا بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان حصول طلاب الأمم الأولى على ما يحتاجون إليه من تعليم لكي تُتاح لهم نفس الفرص المتاحة لجميع الطلاب الكنديين.

- ٢٢- وفي عام ٢٠١٢، التزمت حكومة كندا بما يلي:
- التعاون مع الشركاء الراغبين من أجل وضع قانون بشأن التعليم للأمم الأولى وتنفيذه اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛
 - استطلاع آليات جديدة تكفل تمويل التعليم الابتدائي والثانوي للأمم الأولى على نحو يتسم بالاستقرار وإمكانية التنبؤ والاستدامة؛
 - الاستثمار في توسيع نطاق التعليم الأساسي للبالغين، عن طريق برنامج التعليم الأساسي للبالغين في المناطق الشمالية، بهدف زيادة فرص التعليم والتوظيف والتصدي للتحديات الخاصة التي يواجهها سكان المناطق الشمالية، لا سيما في المجتمعات النائية؛
 - الاستفادة من مبادرة كندا الجديدة المعنونة مدارس قوية وطلاب ناجحون في دعم تنمية القدرات التنظيمية، وبرامج التعليم المبكر، والخدمات، والشراكات مع نظم المدارس في المقاطعات؛
 - الاستثمار في بناء وتجديد مدارس الأمم الأولى.
- ٢٣- ووقعت كندا، منذ عام ٢٠٠٨، ستة اتفاقات ثلاثية جديدة مع منظمات ومقاطعات الأمم الأولى (نيو برونزويك، ومانيتوبا، وألبرتا، وجزيرة الأمير إدوارد، ومع المجلس القبلي لمدينة ساسكاتون، والمجلس التعليمي للأمم الأولى في كيبيك)، وانضمت أيضاً إلى الترتيبات الموجودة أصلاً في نونافا سكوتيا وكولومبيا البريطانية.
- ٢٤- وفي عام ٢٠٠٩، وقّعت حكومة كندا اتفاق تعليم شعب الإنويت، وهو اتفاق تلتزم الحكومة بموجبه بوضع استراتيجية لتحسين النتائج التعليمية لطلاب شعب الإنويت، مما أدى إلى إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بتعليم شعب الإنويت. وتتألف هذه اللجنة من ١٤ جهة معنية، منها حكومات نونافوت، وكيبيك، والأقاليم الشمالية الغربية، ونيوفونديلاند، ولابرادور، فضلاً عن منظمات الإنويت وحكومة كندا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أطلقت اللجنة المذكورة استراتيجيتها الوطنية لتعليم الإنويت، وهي استراتيجية تركز بقوة على تطوير نظم التعليم استناداً إلى نظرة الإنويت للعالم وإلى ثقافتهم، وكذلك على أهمية التعليم الثنائي اللغات (اللغة الإينوكتيتوتية مع الإنكليزية أو الفرنسية). وتضمنت هذه الاستراتيجية توصيات استهدفت تحسين النتائج التعليمية للدارسين الإنويت تمكنهم من الحصول على التعليم طوال العمر، وتيسير تجهيزهم للانضمام إلى القوة العاملة.
- ٢٥- وفيما يلي أمثلة للمبادرات التي أطلقتها المقاطعات والأقاليم:
- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وقّعت مذكرة تفاهم بين المجلس القبلي لمدينة ساسكاتون وحكومة مقاطعة ساسكاتشوان وحكومة كندا. وتمثل الأهداف الأساسية لمذكرة التفاهم هذه في تحسين النتائج التعليمية لطلاب الأمم الأولى

المتحقين بمدارس تُديرها الأمم الأولى أو بمدارس المقاطعات، وتزويد الطلاب غير المنتمين للأمم الأولى بمعلومات تُعزز فهمهم لاجتماعات الأمم الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم صندوق إتمام التعليم لطلاب الأمم الأولى والهجناء المساعدة للمناطق المدرسية لكي تحقق نتائج عادلة لطلاب الأمم الأولى والهجناء في مجالات القراءة والكتابة والحساب، والمشاركة، ومعدلات التخرج، والالتحاق بالتعليم الجامعي، والعمل؛

- تتضمن مذكرة التفاهم المتعلقة بتعليم طلاب الأمم الأولى في ألبرتا، التي وقعت في عام ٢٠١٠ حكومة ألبرتا وحكومة كندا وهيئة التنسيق المسماة رؤساء المعاهدات في ألبرتا، إطاراً لوضع خطة استراتيجية طويلة الأجل لتحسين نتائج التعليم ومعالجة مجموعة كبيرة من المسائل المتعلقة بطلاب الأمم الأولى المقيمين في المحميات المتحقين بكل من مدارس المقاطعات والمدارس التي تُديرها الأمم الأولى؛
- وفي عام ٢٠١١، افتتحت حكومة كيبيك، في محمية أودانك، بالشراكة مع المجلس التعليمي للأمم الأولى، أول مؤسسة جامعية في كيبيك، التي تُسمى "كيونا"، وهي معدة خصيصاً للشعوب الأصلية وتمنح شهادة في الدراسات الجامعية.

التنمية الاقتصادية

- ٢٦- تواصل حكومات كندا التعاون مع الشعوب الأصلية والشركاء الراغبين من أجل ضمان حصول هذه الشعوب على فرص عمل ماثلة ومشاركتها في بناء اقتصاد كندي قوي.
- ٢٧- وفي عام ٢٠٠٩، وضعت حكومة كندا الإطار الاتحادي الجديد للتنمية الاقتصادية للشعوب الأصلية، ونفذت استثمارات رئيسية لدعم تنفيذ هذا الإطار، وتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الاقتصاد الكندي، وتحسين النتائج الاقتصادية لهذه الشعوب.
- ٢٨- وتعمل حكومة كندا على تقوية العلاقة بين كندا والشعوب الأصلية والقطاع الخاص، وذلك من خلال تنمية الموارد على نحو مسؤول. ويقع العديد من المشاريع الاقتصادية الكبرى المنفذة في كندا في أراضي الشعوب الأصلية أو بالقرب منها. ومن شأن دعم الحكومة للمشاورات مع الشعوب الأصلية أن يساعد هذه المجتمعات على الاستفادة من المشاريع وضمان احترام حقوقها ورغباتها.
- ٢٩- وتستثمر الحكومة أيضاً في تنمية مهارات الشعوب الأصلية وتدريبها عن طريق برامج شتى. وقد طرحت حكومة كندا مبادرتين في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، هما: استراتيجية تنمية المهارات والتدريب المهني للشعوب الأصلية، وصندوق المهارات والشراكة. ويُتوقع أن توفر هاتان الاستراتيجيتان، مجتمعين، نحو ١٥ ٥٠٠ إلى ١٨ ٥٠٠ فرصة عمل جديدة سنوياً لأفراد الشعوب الأصلية.

٣٠- وعلاوة على ذلك، وسّعت حكومة كندا نطاق استراتيجية الشعوب الأصلية في المناطق الحضرية، وواءمتها مع ثلاثة برامج حضرية أخرى بغية دعم الشعوب الأصلية التي تعيش في المراكز الحضرية على نحو أفضل لتعزيز مشاركتها في الاقتصاد الكندي.

٣١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أعلنت حكومة كيبيك إنشاء أمانة لتنمية المناطق الشمالية، وتمثل ولايتها في تنسيق الأنشطة الحكومية بهدف تلبية احتياجات المجتمعات الشمالية، بما فيها المجتمعات الأصلية، وضمان التنمية المستدامة للمناطق الشمالية.

٣٢- وتحدد خطة تنمية شمال أونتاريو، التي أعدتها حكومة أونتاريو في عام ٢٠١١، أولويات الحكومة بشأن هذه المنطقة لأكثر من ٢٥ عاماً. وتركز الخطة على التنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية، وزيادة فرصة التعليم والعمل، ودعم إقامة مجتمعات قوية ونشطة.

٣٣- وتواصل حكومة كندا التعاون مع مجتمعات الأمم الأولى لفتح باب التنمية الاقتصادية للمحميات. ويقضي نظام إدارة أراضي الأمم الأولى بأن يكتسب أي مجتمع من مجتمعات الأمم الأولى مزيداً من السيطرة على أراضي وموارد المحميات التابعة له باختياره عدم قبول ال ٣٤ باباً من القانون الهندي المتعلقة بإدارة الأراضي، ووضع قوانينه الخاصة لإدارة أراضي المحميات التابعة له. وفي عام ٢٠١٢، أعلنت الحكومة انضمام ١٨ مجتمعاً جديداً إلى نظام إدارة أراضي الأمم الأولى. وستنضم هذه المجتمعات قريباً إلى ٣٦^(٢) أمة أولى في جميع أنحاء كندا تتولى إدارة أراضيها ومواردها من أجل إطلاق طاقتها الاقتصادية.

تمكين الفئات الضعيفة وحمايتها

٣٤- يقدم برنامج إعانات الدخل إعانات مالية للأفراد والأسر المقيمين عادة في المحميات لمساعدتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية والخاصة على نحو يتوافق مع الخدمات المقدمة للسكان الآخرين في المقاطعة أو الإقليم. ويمول البرنامج التدابير السابقة للتوظيف والرامية إلى زيادة الاعتماد على الذات، وتحسين مهارات الحياة، وتعزيز الالتحاق بالقوة العاملة. ويُقدم التمويل بشكل عام إلى الأمم الأولى التي تقدم بدورها برامج إعانات الدخل والخدمات إلى أفراد المجتمع.

٣٥- وتحقق تقدم كبير في تنفيذ نهج محسّن يركز على الوقاية لتمويل الخدمات المقدمة للطفل والأسرة في الأمم الأولى على أساس كل مقاطعة على حدة. ولدى كندا أطر عمل ثلاثية مع المقاطعات والأمم الأولى في كل من ألبرتا، وساسكاتشوان، ونوفا سكوتيا، وكيبيك، وجزيرة الأمير إدوارد، ومانيتوبا. ويتمتع مقدمو الخدمات بمرونة التمويل التي يحتاجون إليها لضمان إتاحة الخدمات للأطفال والأسر المعرضين للمخاطر قبل أن يتفاقم الوضع إلى حد يستلزم الحماية. والهدف من ذلك هو انضمام جميع المقاطعات وإقليم ياكون إلى النهج بمرور الوقت.

٣٦- وتضطلع أيضاً حكومات المقاطعات والأقاليم بتدابير إضافية لتحسين الخدمات المقدمة للطفل والأسرة. ففي عام ٢٠١١، مثلاً، أطلقت حكومة ساسكاتشوان استراتيجية التحول في رعاية الطفل بهدف إعادة تشكيل نهجها المتعلق برعاية الطفل. وتركز هذه الاستراتيجية على ثلاثة مواضيع رئيسية، هي: العمل بشكل مختلف مع الأمم الأولى والشركاء من المهجئات؛ وتقديم الدعم الوقائي للأسر؛ وتجديد نظام رعاية الطفل.

٣٧- وتقدم حكومة كندا الدعم أيضاً إلى حكومات الأمم الأولى من أجل توفير مياه الشرب النظيفة والمسكن الميسور التكلفة والمناسب، وذلك من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي في مجتمعات الأمم الأولى، وفي الاستثمار أيضاً في الإسكان داخل المحميات. وعُرض على مجلس النواب في شباط/فبراير ٢٠١٢ مشروع قانون S-8، المعنون قانون مياه الشرب المأمونة للأمم الأولى. ومن شأن هذا القانون التمكيني أن يتيح للحكومة العمل مع الأمم الأولى من أجل وضع لوائح اتحادية تنظم الحصول على مياه الشرب المأمونة، وضمان المعالجة الفعالة لمياه الصرف، وحماية مصادر مياه الشرب الموجودة في أراضي الأمم الأولى. وتخصص الحكومة اعتماداً مالياً سنوياً للأمم الأولى لغرض الإسكان، ويدعم هذا الاعتماد المالي بناء منازل جديدة وتجديد المنازل القائمة. وفي الفترتين ٢٠٠٩-٢٠١٠ و ٢٠١٠-٢٠١١، قُدم مبلغ ٤٠٠ مليون دولار كندي إضافي للإسكان في المحميات، بهدف معالجة مسائل الاكتظاظ وترميم المساكن.

٣٨- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بدأ نفاذ قانون المساواة بين الجنسين في تسجيل الهنود، وهو قانون يضمن للأحفاد المؤهلين للنساء اللاتي فقدن وضعهن نتيجة زواجهن من رجال غير هنود الحق في التسجيل. وتشير التقديرات إلى أن ٤٥ ٠٠٠ شخص يحق لهم التسجيل بموجب هذا القانون، وسيكون لهم الحق في البرامج والخدمات المتاحة لجميع الهنود المسجلين. وقد سُجل حتى الآن أكثر من ٢٣ ٦٠٠ شخص كهنود بموجب هذا القانون. وأخيراً، قدمت حكومة كندا مشروع قانون يحمي الرجال والنساء الضعفاء المقيمين في المحميات. ويهدف مشروع القانون المسمى S-2 إلى توفير الحقوق الأساسية وسبل الحماية للأفراد المقيمين في المحميات، من حيث منزل الأسرة والمصالح أو الحقوق الزوجية. ومن شأن مشروع القانون S-2 أن يتصدى لحالات العنف الأسري الممارس ضد نساء الشعوب الأصلية وأطفالهن المقيمين في المحميات، إذ ينص على إصدار أوامر حماية في حالات الطوارئ تمنح حق الاستخدام الحصري المؤقت للمنزل.

منع الجريمة ونظام العدالة الجنائية

٣٩- تقدم حكومة كندا تمويلاً مستمراً لدعم الاستراتيجية الوطنية لمنع الجريمة، وتولي هذه الاستراتيجية أولوية رئيسية لمسألة منع الجريمة بين شباب الشعوب الأصلية. ويقدم صندوق منع الجريمة في المناطق الشمالية وفي أوساط الشعوب الأصلية الدعم لمجتمعات الشعوب

الأصلية لكي تتخذ تُهْجاً لمنع الجريمة تتسم بالفعالية وتراعي الاعتبارات الثقافية، إضافةً إلى بناء المعارف والقدرات في مجال منع الجريمة.

٤٠- وقدم برنامج تنظيم عمل الشرطة في أوساط الأمم الأولى إسهاماً مهماً لتحسين السلامة العامة في مجتمعات الأمم الأولى وشعب الإنويت. ويمول البرنامج في الوقت الحاضر ١٦٣ اتفاقاً لتنظيم عمل الشرطة في مجتمعات الأمم الأولى وشعب الإنويت، ويخدم ما يزيد على ٣٣٨ ٠٠٠ شخص.

٤١- وتمثل استراتيجية العدالة في أوساط الشعوب الأصلية، وبرنامج عمل المحاكم في مجتمعات الشعوب الأصلية، اللذان تدعمهما الحكومة ويُنفَّذان في المجتمعات في جميع أنحاء كندا، مثالين للمبادرات التي نُجحت في تعزيز فرص حصول الشعوب الأصلية على العدالة وفي المساعدة على ضمان معاملة أفراد هذه الشعوب من جانب نظام العدالة الجنائية على نحو يتسم بالمساواة والإنصاف ويراعي الاعتبارات الثقافية. وأشارت دراسة أُجريت في عام ٢٠١١ إلى انخفاض معدلات العودة إلى الإجرام بين المشاركين في برامج تمويلها استراتيجية العدالة في أوساط الشعوب الأصلية.

الصحة والرفاه

٤٢- شهدت السنوات الأخيرة أوجه تحسن في صحة الأمم الأولى وشعب الإنويت. فمنذ ثمانينات القرن الماضي، مثلاً، ارتفع العمر المتوقع بنحو ١٠ سنوات للرجال الهنود وبنحو ٨ سنوات للنساء الهنديات.

٤٣- وتتخذ الحكومات في جميع أنحاء كندا إجراءات لدعم تحسين النتائج الصحية وتحسين الاستفادة من البرامج والخدمات التي تستهدف صحة الشعوب الأصلية. ومن أمثلة هذه الإجراءات ما يلي:

- تعمل حكومة كندا عن كثب مع منظمات ومجتمعات الشعوب الأصلية من أجل دعم البرامج والخدمات والمبادرات والاستراتيجيات المعنية بتعزيز الصحة والوقاية من المرض، الملائمة ثقافياً والمرتكزة على المجتمع؛
- وتدعم حكومة كندا، من خلال المعاهد الكندية للبحوث الصحية، إجراء هذه البحوث في أوساط الشعوب الأصلية، كما أطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ مبادرة جديدة للاستثمار بعنوان الطرق إلى الإنصاف في حصول الشعوب الأصلية على الصحة، وهي مبادرة تركز على إيجاد طرق لتعزيز البحث الصحي ومواءمة البحوث الصحية الجارية بما يلي الاحتياجات المختلفة لمجتمعات الشعوب الأصلية؛
- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وقعت حكومة كندا مع الأمم الأولى في كولومبيا البريطانية ومقاطعة كولومبيا البريطانية الاتفاق الإطاري الثلاثي بشأن الإدارة الصحية في الأمم الأولى. ويقضي هذا الاتفاق بنقل دور الحكومة الاتحادية في

تخطيط وتصميم وإدارة وتقديم الخدمات والبرامج الصحية للأمم الأولى إلى الهيئة الصحية الجديدة للأمم الأولى، مع تعزيز وتشجيع التنسيق والتكامل مع نظام الرعاية الصحية في المقاطعات؛

- وأنشئت لجنة ثلاثية لكبار المسؤولين الصحيين في الأمم الأولى بهدف تقوية العلاقات القائمة بين الحكومات فيما يتعلق بالمسائل الصحية في أوساط الأمم الأولى في أونتاريو. واتفقت حكومة كندا ومقاطعة أونتاريو وهيئة التنسيق المسماة رؤساء أونتاريو على التعاون من أجل تحديد وتنفيذ تدابير عملية قصيرة الأجل في مجالات محددة تهدف إلى التصدي للفجوات القائمة في البرامج والخدمات الصحية؛

- وفي مقاطعة نيوفونلاند ولابرادور، أنشأت شعبة تنسيق الخدمات الصحية للشعوب الأصلية، في عام ٢٠١٠، شراكات مع حكومات ومنظمات الشعوب الأصلية، والسلطات الصحية في الأقاليم، ومع شركاء آخرين معينين بالمبادرات والسياسات الرامية إلى معالجة مظاهر التفاوت التي تواجهها الشعوب الأصلية في الحصول على الخدمات الصحية؛

- وفي عام ٢٠١١، أطلقت حكومة كندا برنامج التغذية في شمال كندا، وهو يهدف إلى تحسين سبل توفير الأغذية الطازجة والصحية للمجتمعات الشمالية المنعزلة - التي غالبيتها من الشعوب الأصلية. وفي العام الأول لتنفيذ البرنامج، كان للدعم الذي يقدمه البرنامج لأسعار البيع بالتجزئة تأثير في خفض تكلفة النظام الغذائي الصحي في الشمال بنسبة ٨ في المائة، كما موّل البرنامج أكثر من ٣٠٠ مبادرة للتثقيف التغذوي أطلقتها مجتمعات الشعوب الأصلية ونُفذت في هذه المجتمعات؛

- وتركز مبادرة الأغذية الصحية في شمال مانيتوبا على أنشطة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في شمال هذه المقاطعة، ومساعدة سكان هذه المنطقة، الذين ينتمي معظمهم إلى الشعوب الأصلية على اختيار الأغذية الصحية وزيادة إتاحة الغذاء. وكان للشراكات والروابط مع المنظمات غير الحكومية دور أساسي في نجاح هذه المبادرة.

٤٤ - وتشارك الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم في تحمل المسؤولية عن تمويل الخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة للأمم الأولى. ويمثل مبدأ جوردان نهجاً يولي الاعتبار الأول للطفل ويهدف إلى ضمان حصول أطفال الأمم الأولى المقيمين في المحميات، ممن يعانون من إعاقات متعددة تتطلب خدمات من جهات متعددة، على ما يحتاجونه من رعاية، حتى وإن وُجد نزاع بين الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات بشأن المسؤولية عن دفع قيمة الخدمات. وجميع الحالات المطروحة التي قد تثير نزاعات قد عُولجت، حتى الآن، عن طريق الآليات القائمة والعمليات المحلية، ولم تتطور أية حالة إلى نزاع قضائي.

حماية النساء والأطفال من العنف (الالتزام الطوعي ٩؛ والتوصيات ١٦ و ٢٧ و ٣٤-٤٠)

٤٥ - تلتزم كندا بمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. ورغم الجهود التي تبذلها جميع الحكومات ومجموعة من الجهات المعنية الرئيسية الأخرى للتصدي لهذه المسألة، تعترف كندا بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل.

٤٦ - وتسعى جميع الحكومات للتصدي للعنف ضد النساء والأطفال. وتؤدي جهات فاعلة رئيسية أخرى دوراً في هذا السياق، مثل الحكومات البلدية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مؤسسات الإيواء والمنظمات المجتمعية التي تدعم الضحايا.

٤٧ - وفي هذا الإطار، تعتمد كندا نهجاً متعدد التخصصات والقطاعات في معالجة الطابع المعقد لهذه المسألة. وتتخذ الحكومات مزيحاً من الاستجابات التشريعية وغير التشريعية لرصد انتشار العنف والحد منه، وتشمل هذه الاستجابات ما يلي:

- تدابير لمساعدة الضحايا، من أمثلتها توفير دور لإيواء ضحايا العنف الأسري، وتعزيز سبل الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها؛
- تدابير لمساءلة الجناة؛
- مبادرات لمنع العنف، مثل إبراز المداخلات الفعالة وأفضل الممارسات، وتعزيز العلاقات الإيجابية والصحة النفسية، وتعزيز أنشطة التوعية التثقيفية، وإشراك الرجال والصبيان في إنهاء العنف الممارس ضد النساء والفتيات.

التدابير التشريعية

٤٨ - تتضمن المبادرات التي أُطلقت مؤخراً لإصلاح القانون الجنائي تعديل أحكام هذا القانون بما يحقق ما يلي:

- تحسين سبل حماية الأطفال والشباب من الاستغلال الجنسي؛
- إنهاء الاعتقال المتزلي وإلغاء العفو في الجرائم الخطيرة؛
- زيادة مساءلة الجناة ودعم ضحايا الجرائم؛
- حماية الرعايا الأجانب الضعفاء من الإيذاء والاستغلال؛
- تعزيز قدرة كندا على حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، بإلزام مقدمي خدمات الإنترنت بالإبلاغ المباشر عن طريق الإنترنت عن استغلال الأطفال في المواد الإباحية.

٤٩ - وثمة تدابير إضافية، تشمل ما يلي:

- سنت ٩ مقاطعات وأقاليم تشريعات مدنية لمكافحة العنف الأسري، وهي تنص على إصدار أوامر شتى، منها أوامر حماية في حالات الطوارئ تمنح الضحايا حق الاستخدام الحصري المؤقت للمنزل؛
- أنشأت ٨ مقاطعات وأقاليم محاكم متخصصة في مجال العنف المنزلي؛
- سنت جميع الجهات المختصة تشريعات لضحايا الجرائم، ووضعت نماذج مختلفة لتقديم الخدمات للضحايا، منها الخدمات المجتمعية المقدمة من كل من الشرطة، والمحاكم، والنظام، والمنظمات غير الحكومية؛
- وضعت جميع المقاطعات والأقاليم قوانين لحماية الطفل، وهي تنص على تدخل الدولة عند عجز الوالدين أو الأوصياء القانونيين عن تلبية احتياجات الطفل أو عدم استعدادهم لذلك.

التدابير غير التشريعية

- ٥٠ - تركز مبادرات أخرى على تحسين التنسيق والتعاون، فضلاً عن الاستجابة للمسائل الجديدة والناشئة. فمثلاً، يعمل الفريق العامل الاتحادي المشترك بين الوزارات، الذي أنشئ في عام ٢٠١١، والمعني بمسألة الزواج القسري والعنف المرتكز على "الشرف"، كمنسق للجهود التعاونية الرامية إلى دعم جهود التدخل والوقاية.
- ٥١ - ووضعت مقاطعات وأقاليم عديدة خطط عمل ونظمت حملات وقاية من أجل التصدي لأشكال معينة من العنف الممارس ضد النساء والأطفال. ومن أمثلة ذلك ما يلي:
- تتضمن "خطة العمل المتعلقة بتغيير المواقف، وتغيير أنماط الحياة، ومكافحة العنف الجنسي في أونتاريو"، التي وضعتها مقاطعة أونتاريو، برامج مصممة لمنع العنف الجنسي عن طريق زيادة التنقيف العام؛ وتوسيع وتحسين سبل حصول ضحايا العنف الجنسي على مجموعة كبيرة من الخدمات، وتنفيذ خطط لتعزيز تصدي نظام العدالة الجنائية للعنف الجنسي؛
- تعمل حملة التسويق الاجتماعي في ياكوب المعنونة "هل أنا الحل؟"، المنفذة في إطار استراتيجية دعم ضحايا الجريمة في ياكوب، على زيادة الوعي العام بآثار العنف على النساء والفتيات؛
- تشجع حملة احترام النساء، التي تنظمها مقاطعة نيوفونديلاند ولابرادور، الرجال على تحمل المسؤولية عن منع العنف ضد النساء، كما تشجع حملة OutrageNL الشباب على مكافحة العنف وعلى توعية الكبار. بمختلف أنواع العنف التي يواجهها الشباب الآن؛

• يساعد برنامج منع العنف في كولومبيا البريطانية الجناة على التمييز بين الغضب والعنف، وتحليل مصادر الغضب، وتحديد الطرق غير العنيفة لإبداء الغضب أو لتبديد الغضب. وكشف تقييم أُجري في عام ٢٠١٢ للبرنامج أن معدلات العودة إلى العنف انخفضت نسبياً بين المشاركين في البرنامج بنسبة ٥٢ في المائة بعد ٣ أشهر وبنسبة ٤٤ في المائة بعد ١٢ شهراً.

٥٢- وفيما يلي خطط العمل التي تركز تحديداً على التصدي للعنف المتزلي:

- تركز "خطة عمل التصدي للعنف المتزلي لعام ٢٠١٠" التي أعدتها مقاطعة كولومبيا البريطانية على تحسين وإدماج التصدي للعنف المتزلي من جانب الشركاء في نظام العدالة ورعاية الطفل، كما يدعم مكتب معني بالعنف المتزلي في المقاطعة، أنشئ في عام ٢٠١٢، عملية التنسيق والتعاون بين برامج مكافحة العنف المتزلي والخدمات على جميع مستويات الحكومة؛
- تركز استراتيجية مانيتوبا المتعددة السنوات لمكافحة العنف المتزلي، التي أطلقت في عام ٢٠١٢، على ثلاثة مواضيع، هي: دعم الضحايا والأسر، ومدخلات التصدي لأصحاب السلوك التعسفي، والوقاية والتوعية والتدريب. وأطلقت هذه الاستراتيجية بالتزامن مع حملة جديدة لتوعية الجمهور استهدفت تشجيع الرجال على المجاهرة برفض العنف المتزلي؛
- ستركز خطة العمل الثانية المتعلقة بالعنف المتزلي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، التي أعدتها حكومة كيبيك، على هدفين رئيسيين، هما: تعزيز سلامة الضحايا والأطفال المعرضين للعنف، وتحسين عملية مساعدة ورصد الأزواج والزوجات ذوي السلوك العنيف. وستستهدف هذه الخطة فئتين محددتين، هما: الأمم الأولى وشعب الإنويت، والأفراد المعرضين لخطر العنف المتزلي، مثل النساء ذوات الإعاقة والنساء المسنات.

التدابير الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر

٥٣- توجه خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٢، التي أعدتها حكومة كندا، الإجراءات الحكومية في هذا الصدد، وتطرح تدابير مهمة جديدة، منها ما يلي: إنشاء أول فريق متكامل لإنفاذ القانون مكرس لمكافحة الاتجار بالبشر؛ وزيادة التدريب المقدم للقيادات في مجال تحديد الاتجار بالبشر والتصدي له وتحسين سبل اتقائه في المجتمعات الضعيفة؛ وتقديم مزيد من الدعم لضحايا هذه الجريمة؛ وتعزيز التنسيق مع الشركاء المحليين والدوليين الذين يسهمون في جهود كندا الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر.

٥٤- ووضع المركز الوطني لمنع الجريمة مجموعة متنوعة من الأدوات لكي تستخدمها المجتمعات، منها أداة تشخيصية لتحديد نطاق مسألة الاتجار بالأشخاص وغيرها من الجرائم ذات الصلة، وتوحيد جهود الشركاء الأساسيين، ووضع خطة عمل لمنع هذا النوع من

العنف في المراكز الحضرية لكندا. وتركز هذه الأداة بقوة على النساء والأطفال في كندا الذين هم أكثر عرضة لخطر الاتجار أو الاستغلال الجنسي أو العمل القسري.

٥٥- وجرى في عام ٢٠١١ توسيع نطاق استراتيجية مانيتوبا لمكافحة الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر، المعنونة Tracia's Trust، بهدف زيادة مساءلة الجناة وتقديم مزيد من الحماية والخدمات للضحايا. ويسمح قانون عام ٢٠١٢ المتعلق بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والاتجار بالبشر بإصدار أوامر حماية لإبعاد المعتدين عن ضحايا الاتجار بالبشر وعن الأطفال المستغلين جنسياً، كما يسمح للضحايا بإقامة دعوى ضد المعتدين للحصول على تعويض.

حماية نساء وفتيات الشعوب الأصلية من العنف

٥٦- تواصل كندا اتخاذ إجراءات في عدد من المجالات الرئيسية من أجل التصدي للعنف في أوساط مجتمعات الشعوب الأصلية، وتحسين رفاهة الأفراد والمجتمعات. ويقع على كندا التزام مستمر بتحقيق نتائج أفضل عن طريق البرامج والخدمات، والالتزام بالتصدي لمسائل مثل منع العنف المترلي؛ وخدمات الطفل والأسرة، والإسكان في المحميات؛ والأمن والازدهار الاقتصاديين؛ والتعليم؛ والصحة؛ وتنظيم عمل الشرطة؛ والحياة في المناطق الحضرية.

٥٧- ومن أمثلة مبادرات الوقاية ما يلي:

- تشجع المبادرة المعنونة: *أنا رجل طيب*، التي تمولها أونتاريو، رجال وفتيات الشعوب الأصلية على المساعدة في وقف جميع أشكال الإيذاء الموجه ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية، ومعاملتهم بالعدل والإنصاف؛
- أنشئ صندوق يacon لمنع العنف ضد نساء الشعوب الأصلية بهدف المساعدة على خفض المستويات غير المتناسبة من العنف الذي يتعرضن له، كما يدعم هذا الصندوق المشاريع التي تُخطَّط وتنفَّذ من جانب نساء الشعوب الأصلية ومن أجهلن بغية منع العنف في مجتمعاتهن.

٥٨- وتعمل كندا بشكل محدد على معالجة مسألة نساء الشعوب الأصلية المفقودات والمغتالات. فاللجنة المستقلة المعنية بالتحقيق في مسألة النساء المفقودات، الموجودة في كولومبيا البريطانية، تنظر منذ عام ٢٠١٠ في تحقيقات الشرطة وفي الظروف المتصلة باختفاء نساء، الكثير منهن من الشعوب الأصلية، من منطقة الجانب الشرقي لوسط مدينة فانكوفر في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢. ونُشرت نتائج وتوصيات اللجنة للجمهور في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وتجري دراستها بعناية. وأنشأت مقاطعة ساسكاتشوان لجنة شراكة في المقاطعة معنية بالأشخاص المفقودين، تهدف إلى دعم تصدي الأسر والمجتمعات لحالات اختفاء الأشخاص ودراسة الظروف الأساسية التي قد تؤدي إلى اختفاء شخص، فضلاً عن تقديم التوعية والتنقيف بشأن الخطوات التي يمكن للنساء والأطفال اتخاذها لتعزيز سلامتهم الشخصية.

٥٩- وتتخذ حكومة كندا خطوات عملية تهدف إلى تحسين استجابة جهات إنفاذ القانون ونظام العدالة في حالات فقد أو اغتيال نساء وفتيات الشعوب الأصلية. وتشمل هذه الخطوات ما يلي:

- إنشاء مركز وطني جديد معني بالأشخاص المفقودين والرفات المجهولة الهوية؛
- تحسين قاعدة بيانات مركز معلومات الشرطة الكندية، وإنشاء موقع شبكي وطني للمساعدة على مضاهاة حالات الأشخاص المفقودين القديمة مع الرفات البشرية المجهولة الهوية؛
- التعاون مع مجتمعات الشعوب الأصلية من أجل وضع خطط لتعزيز سلامة المجتمع؛
- دعم إنشاء خدمات للضحايا المنتمين للشعوب الأصلية وخدمات محددة لأسر النساء والفتيات المفقودات والمغتالات، وتكثيف هذه الخدمات بما يلائم ثقافة هذه الشعوب؛
- دعم إعداد مشاريع إرشادية للمدارس والمجتمعات تهدف إلى الحد من تعرض نساء وفتيات الشعوب الأصلية للعنف؛
- دعم إعداد مواد توعية تساعد على الحد من العنف الذي يؤثر في أفراد الشعوب الأصلية؛
- إعداد موجز للممارسات المبشّرة لمساعدة مجتمعات الشعوب الأصلية، وجهات إنفاذ القانون، والشركاء في إقامة العدل، على تحسين سلامة نساء الشعوب الأصلية في جميع أنحاء البلد.

٦٠- وتدعم حكومة كندا جهود مجتمعات الأمم الأولى الرامية إلى إتاحة خدمات الإيواء والوقاية من العنف الأسري للنساء والأطفال والأسر المقيمين عادة في المحميات. ويشمل البرنامج مكونين، هما: التمويل التشغيلي لدور الإيواء؛ ومشاريع الوقاية القائمة على مقترحات.

الفقر والتشرد (الالتزامان الطوعيان ٦ و٧؛ والتوصيات ٢٠ و٢٧ و٣٣ و٣٦ و٤٣ و٤٥ و٤٧-٤٩)

٦١- تعترف كندا بأن الفقر يتطلب حلاً طويلاً الأجل ومستدامة. وتلتزم الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم بتحسين سبل تأمين دخل المواطنين عن طريق برامج الحد من الفقر. وتُقدّم هذه البرامج عن طريق فرادى الحكومات والمبادرات التعاونية على السواء، بمشاركة من الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم والحكومات المحلية، وأطراف ثالثة، ومنظمات غير ربحية.

الحد من الفقر

٦٢- يركّز نهج حكومة كندا في الحد من الفقر على إتاحة الفرص للكنديين لاكتساب المهارات اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق التوظيف، مع ضمان حصول الفئات الضعيفة على الدخل الكافي والسكن وسُبل دعم الضمان الاجتماعي الأخرى.

٦٣- وكان للبرامج المستمرة التي تنفذها حكومة كندا للاستثمار في الحد من الفقر تأثير قوي وإيجابي على المواطنين وأسرهم. وفي الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠، تقلص معدل الدخل المنخفض على الصعيد الوطني من ١٠,٣ في المائة إلى ٩ في المائة؛ وتقلص معدّل الدخل المنخفض للأطفال من ١١,١ في المائة إلى ٨,٢ في المائة، وظلت نسبة كبار السن ذوي الدخل المنخفض ثابتة عند ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٠^(٣). وفي الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩، تقلص معدل الدخل المنخفض لدى الأشخاص ذوي الإعاقة من ١٣,٩ في المائة إلى ١٣,٥ في المائة، وتقلص معدل الدخل المنخفض بين أفراد الشعوب الأصلية الذين يعيشون خارج المحميات من ١٧ في المائة إلى ١٥,١ في المائة. ومن ناحية أخرى، ارتفع معدل الدخل المنخفض لدى المهاجرين الجدد من ١٧,٣ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ١٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. غير أن كندا أجرت منذ عام ٢٠٠٩ تعديلات في نظام الهجرة من أجل تحسين إدماج المهاجرين الجدد في المجتمع بما يكفل مشاركتهم بكامل طاقتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

٦٤- ومن الممكن أن يُعزى تقلص معدل الدخل المنخفض أيضاً إلى الجهود التعاونية المبذولة على جميع مستويات الحكومة. فقد حدّد العديد من حكومات المقاطعات والأقاليم أهدافاً للحد من الفقر، أو أدرجت في تشريعاتها استراتيجيات للحد من الفقر، أو أعطت الأولوية في سياساتها للحد من الفقر. فمثلاً، التزمت مقاطعة ألبرتا باستتصال فقر الأطفال، والتزمت أونتاريو، بموجب قانونها المتعلق بالحد من الفقر، بخفض معدّل فقر الأطفال بنسبة ٢٥ في المائة خلال خمس سنوات. كما التزمت ١١ حكومة من بين حكومات المقاطعات والأقاليم البالغ عددها ١٣ حكومة، بأن تضع، أو وضعت بالفعل، استراتيجيات متعددة الأوجه وشاملة للحد من الفقر، تتناول سُبل دعم الصحة ونماء الطفل والتعليم والإسكان وتأمين الدخل والعمل.

٦٥- وبغية دعم اتخاذ القرار على نحو تعاوني ومرتكز على الأدلة، وضعت كندا مقاييس مشتركة للفقر (مثل عتبة الدخل المنخفض، ومقياس الدخل المنخفض، ومقياس سلة السوق). وتمكّن هذه المقاييس الحكومات من تقييم جهودها وتعزيز المساءلة والشفافية. وقد ترى حكومات المقاطعات أو الأقاليم وضع مؤشرات إضافية لقياس التقدم المحرز في استراتيجياتها. وتجمع حكومة كندا بانتظام إحصاءات وطنية لأغراض التحليل والإبلاغ، ويمكن أيضاً تحليل هذه الإحصاءات على مستوى المقاطعات أو الأقاليم.

فرص العمل ودعم الدخل للفئات الضعيفة

٦٦- تتعاون الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم على تعزيز تأمين الدخل للأفراد والأسر في كندا وعلى تشجيع مشاركتهم في سوق العمل عن طريق برنامج تأمين العمل. ويوفر هذا البرنامج سبلاً مؤقتة لدعم الدخل والعمل لكل من فقد عمله، أو أصيب بالمرض، أو للمرأة الحامل أو التي ترعى طفلاً رضيعاً، أو لمن تبني طفلاً أو يرعى فرداً من أفراد الأسرة في حالة مرضية شديدة. ومن الممكن أن تسفر سياسات البرنامج عن تغييرات في سوق العمل لضمان بقاء الكنديين في سوق العمل أو تمكينهم من البحث عن عمل. فخلال الانكماش الاقتصادي الذي حدث مؤخراً، مثلاً، أدى تحسين برنامج تقاسم العمل وتوسيع نطاق المزايا إلى تقديم مزيد من المزايا للمستحقين الدائمين وللعمال المثبتين منذ وقت طويل.

٦٧- كما يوفر برنامج تأمين العمل فرصاً لتنمية مهارات الأشخاص الذين يحتاجون إليها للعودة إلى العمل. وتموّل اتفاقات تنمية سوق العمل، التي أبرمتها الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم، التدريب في مجال تنمية المهارات، وإقامة شراكات لتوفير فرص العمل، والعمل الحر وإعانات الأجور المحددة الهدف، وخدمات مساعدة الموظفين، والشراكات في سوق العمل، والبحث والابتكار. وبالنسبة إلى الأشخاص غير المؤهلين لتلقي سبل دعم الدخل في إطار اتفاقات تنمية سوق العمل، تحوّل حكومة كندا الأموال إلى حكومات المقاطعات أو الأقاليم. بموجب اتفاقات سوق العمل التي تستهدف الأشخاص غير المتصلين بسوق العمل. ومنذ الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، استفاد نحو ٩٧٥ ٠٠٠ شخص من الاستثمار الوطني السنوي البالغ ٥٠٠ مليون دولار كندي.

سبل دعم العمال المسنين وكبار السن

٦٨- اتخذت حكومة كندا أيضاً خطوات نحو تناول مسائل تأمين الدخل للعمال المسنين وكبار السن. وتتيح خطط المعاشات المسجلة المشتركة لأصحاب العمل والموظفين وأصحاب الأعمال الحرة خياراً واسع النطاق ومنخفض التكلفة للاشتراك في المعاشات التي يديرها القطاع الخاص. ويُتوقع أن تضع المقاطعات والأقاليم تشريعاتها الخاصة المتعلقة بهذه الخطط. وبالإضافة إلى ذلك، تم في عام ٢٠١١ توسيع نطاق المبادرة المحددة الهدف الخاصة بالعمال المسنين، لكي تساعد العاطلين منهم الذين يعيشون في المجتمعات الضعيفة التي تضررت من إغلاق المصانع على إعادة الاندماج في سوق العمل. ويمكن لحكومات المقاطعات والأقاليم، من خلال هذه المبادرة، تحديد المشاريع ذات الأولوية التي تقدمها المنظمات المجتمعية.

٦٩- وقد ألغت كندا مؤخراً جميع قوانين التقاعد الإلزامي. وفي عام ٢٠١٠، حصل معظم كبار السن الكنديين على مزايا الشيخوخة، وهي تشمل معاش الشيخوخة، وتكملة الدخل المضمونة للمسنين ذوي الدخل المنخفض، وعلاوات للمسنين ذوي الدخل المنخفض. وأقرت علاوة في عام ٢٠١١ لزيادة تكملة الدخل المضمونة المخصصة لكبار السن الأكثر

ضعفاً في كندا. وتمثل هذه العلاوة استثماراً لأكثر من ٣٠٠ مليون دولار كندي في العام. وتقدم أيضاً حكومات المقاطعات والأقاليم مزايا مُحسّنة للمسنين، لا سيما في مجالي الصحة والإسكان، مثل إعانة التدفئة في منازل المسنين في الأقاليم الشمالية الغربية أو خطة دعم دخل المسنين في ساسكاتشوان، وإعانة الرعاية الشخصية للمسنين في دور الرعاية، وهي إعانة تساعد المسنين ذوي الدخل المنخفض على تحمل تكاليف دور الرعاية الشخصية.

سبل دعم الأشخاص ذوي الإعاقة

٧٠- تتعاون الحكومات فيما بينها ومع القطاع غير الربحي على الحد من تعرّض الأشخاص ذوي الإعاقة لانخفاض الدخل، وذلك بضمان حصولهم على التعليم ووصولهم إلى سوق العمل. ويساعد كل من صندوق فرص الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقات سوق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، هؤلاء الأشخاص على الاستعداد للعمل والحصول على وظائف أو مباشرة الأعمال الحرة. وشهدت الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ٣٠٠ ٠٠٠ حالة تدخل لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار اتفاقات سوق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

٧١- وفي عام ٢٠١٢، أعلنت حكومة كندا إنشاء فريق معني بفرص سوق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف تحديد أفضل ممارسات للقطاع الخاص في تعيين ودعم الموظفين ذوي الإعاقة، وكذلك تحديد العقبات والمثبطات التي تحول دون تعيينهم.

٧٢- وتكمّل هذه المبادرات الحكومية البرامج التي تنفذها المقاطعات، مثل برنامج الدخل المضمون لذوي الإعاقة في ساسكاتشوان الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٩ كتمرة للتعاون المتميز بين حكومة ساسكاتشوان ومجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل مبادرات برنامج الدخل المضمون لذوي الإعاقة في ساسكاتشوان إجراء تقييم لكل من تأثير الإعاقة، وزيادة المزايا، وزيادة الإيرادات، وإعفاء الأصول.

سبل دعم الأسر والأطفال الضعفاء

٧٣- يهدف برنامج دعم تأمين دخل المواطنين إلى تلبية احتياجات الأسر والأطفال الأشد ضعفاً. ولدى حكومات المقاطعات والأقاليم مجموعة من برامج تأمين الدخل وتدابير الضرائب التي تهدف إلى الحد من الفقر، بالإضافة إلى استراتيجياتها المتعلقة بالحد من الفقر، وتهدف هذه البرامج والتدابير إلى توفير تكاليف المعيشة والتخفيف من حدتها. فمثلاً، يدعم برنامج تغذية ونماء الطفل في ساسكاتشوان المبادرات المحلية التي تلي الاحتياجات الغذائية للطفل والأسرة، وذلك بتمويل المدارس والمنظمات المجتمعية.

٧٤- كما تطورت سبل دعم تأمين الدخل في كندا من أجل التصدي للأوضاع التي تواجهها الأسر الكندية. ففي عام ٢٠١٠، تمت زيادة الإعانة الشاملة لرعاية الأطفال، التي تساعد الأسر الكندية على دفع تكاليف رعاية الأطفال، وذلك لضمان معاملة الأسر الوحيدة العائل ضريبياً معاملة مماثلة للأسر التي يعولها والدان، ولتمكين الوالدين المشتركين في

الحضانة من تقسيم المزايا المدفوعة للأطفال بالتساوي. وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، حصل نحو ٣,٣ ملايين أسرة (٥,٨ ملايين طفل) على العلاوة الضريبية للأطفال في كندا، منها أكثر من ١,٥ مليون أسرة (٢,٧ مليون طفل) حصلت على الإعانة التكميلية الوطنية للأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، رفعت حكومة كندا في عام ٢٠٠٩ العلاوة الضريبية للأطفال والإعانة التكميلية الوطنية لكي تتيح للأسر ذات الدخل المنخفض أن تحصل على مزيد من الدخل وأن تظل مستحقة لهذه المزايا. وعلاوة على ذلك، تعمل الحكومة الاتحادية على تحسين سبل اعتماد الأسر على الذات، وذلك عن طريق إعانة ضريبة الدخل من العمل التي ضعفت في عام ٢٠٠٩ لتكميل إيرادات الأسر العاملة ذات الدخل المنخفض ومساعدة الأسر المستفيدة من المساعدة الاجتماعية على تحسين دخلها المالي الناتج من العمل. وفي عام ٢٠١١، استفاد نحو ١,٥ مليون أسرة كندية عاملة من إعانة ضريبة الدخل من العمل.

سبل دعم الإسكان

٧٥- تواصل الحكومات في كندا القيام باستثمارات كبيرة للمساعدة على تحسين الوضع السكني للمواطنين الكنديين الضعفاء، بما في ذلك الأسر ذات الأطفال، وعلى تلبية احتياجات سكنية معينة للشعوب الأصلية المقيمة في الحميات وخارجها. وعموماً، استفاد نحو ٦٠٥ ٠٠٠ أسرة معيشية في جميع أنحاء كندا من هذه الاستثمارات. وتُقدم معظم المساعدات الاجتماعية للمقيمين خارج الحميات عن طريق المقاطعات والأقاليم. بموجب اتفاقات شتى طويلة الأجل. كما تواصل حكومة كندا دعم عمليات إنشاء وتجديد المساكن في مناطق الحميات.

٧٦- وقدمت حكومة كندا في الفترتين ٢٠٠٩-٢٠١٠ و ٢٠١٠-٢٠١١ تمويلاً إضافياً لبناء مساكن ميسورة التكلفة ولتجديد وتحديث المساكن الاجتماعية القائمة. وأسفر ذلك عن تنفيذ أكثر من ١٦ ٥٠٠ مشروع بناء وتحديد من أجل تحسين المساكن الاجتماعية ومساكن الأمم الأولى في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن وزراء الإسكان في الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم، في عام ٢٠١١، استثماراً إجمالياً بلغ ١,٤ مليار دولار كندي من أجل خفض عدد الأسر المعيشية الكندية الفقيرة، وذلك بموجب إطار الاستثمار في المساكن الميسورة التكلفة للفترة ٢٠١١-٢٠١٤. ويغطي التمويل الاتحادي لهذا الإطار السنوات الثلاث الأخيرة من استثمار خماسي السنوات في مجال الإسكان وانعدام المسكن، من أجل تلبية احتياجات المواطنين ذوي الدخل المنخفض، والمعرضين لخطر التشرد، والمشردين. وبموجب الترتيبات الثنائية الأطراف، تتولى المقاطعات والأقاليم تقدير تكاليف التمويل الاتحادي اللازم لتقديم مجموعة من برامج ومبادرات الإسكان الرامية إلى تلبية الاحتياجات المحلية من السكن، بما في ذلك دعم المسنين وذوي الإعاقة، وتوفير أماكن لإقامة النساء والأطفال ضحايا العنف المنزلي.

٧٧- وتمثل الاستثمارات في السكن الميسور التكلفة جزءاً أساسياً من استراتيجيات وسياسات وبرامج المقاطعات والأقاليم الرامية إلى الحد من الفقر، مثل صندوق المشردين في نيوفوندلاند ولابرادور، وبرنامج الشراكة لدعم المجتمعات المعيشية. وفي ألبرتا، دعمت مبادرة المباني السكنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ إنشاء وحدات سكنية تُخصّص ٦٣ في المائة منها للأفراد ذوي الدخل المنخفض و ٢٠ في المائة لكبار السن.

٧٨- وفي إطار استراتيجية كندا للشراكة من أجل مكافحة التشرد، تتعاون الحكومات والمجتمعات والقطاعات الخاص والطوعي من أجل تعزيز القدرات ومنع التشرد والحد منه. وتمنح هذه الاستراتيجية المجتمعات المرنة والأدوات اللازمة لتلبية أولوياتها المحلية، كما تضمن استمرار حصول المشردين أو المعرضين لخطر التشرد على المساعدة. وتُنفذ مشاريع عديدة تستهدف الشباب، والنساء المهاريات من العنف، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين الجدد، والشعوب الأصلية المحتاجة للدعم التي تقيم خارج المحميات.

٧٩- وخلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١، استثمرت أموال الاستراتيجية في ٣١٧ مشروعاً ركزت بشكل مباشر على الشباب من عمر ١٥ إلى ٣٠ سنة. وتشمل الإنجازات الأخرى التي تحققت: توفير أكثر من ٤ ٥٠٠ سرير إيواء دائم جديد لتلبية الاحتياجات العاجلة؛ وإسكان أكثر من ٣٨ ٠٠٠ شخص في مساكن أكثر استقراراً؛ ومساعدة نحو ١٠ ٨٠٠ كندي على مواصلة التعليم أو الاستفادة من فرص التدريب؛ ومساعدة أكثر من ٧ ٠٠٠ شخص على الحصول على عمل لبعض الوقت، ومساعدة ٧ ٥٠٠ شخص آخرين على الحصول على عمل على أساس التفرغ؛ والنجاح في زيادة استثمارات الشركاء الخارجيين.

حرية التعبير وحرية التجمع السلمي

٨٠- كندا مجتمع مفتوح يحترم ويحمي حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، وهما حقان أساسيان أزيلان يتمتعان بالحماية بموجب الدستور. ويشارك كل من وسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، وفرادى الكنديين في مناقشات علنية حيوية بشأن المسائل الملحة الراهنة، كما تُنظم بطبيعة الحال تظاهرات سلمية في جميع أنحاء البلد بشأن الكثير من المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وغيرها.

٨١- وتتعاون الحكومات على حماية الحق في التجمع السلمي. وتتلقى دوائر الشرطة الكندية التدريب في مجال حقوق الإنسان، وتعمل على ضمان أن تكون التظاهرات سلمية وقانونية في إطار من السلامة والأمن. وينظم الدستور أنشطة الشرطة وسلوكها.

٨٢- وتتعترف كندا بأهمية احترام الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، وتسعى جاهدة إلى تحقيق معايير عالية في الأداء المهني وتقديم الخدمات للجمهور في إطار إنفاذ القوانين الواجبة التطبيق.

٨٣- كما توجد آليات محلية شتى لضمان مساءلة الحكومة ودوائر الشرطة. وتشمل هذه الآليات، في المقام الأول، جهازاً قضائياً مستقلاً ونزيهاً يشرف على نظام قوي لإقامة العدل (بشقيه الجنائي والمدني) ويتمتع بسلطة تقديم سبل انتصاف ملائمة، وكذلك آليات غير قضائية شتى، مثل لجان المراقبة البرلمانية، وهيئات قانونية للإشراف على تنفيذ تشريعات معينة، وهيئات تحقيق عامة، وآليات مدنية مستقلة لمراجعة عمل الشرطة على جميع مستويات الحكومة، ومكاتب أمناء المظالم. ومن شأن وجود مساءلة ديمقراطية وحكومة مسؤولة، ومنظمات معينة بالحريات المدنية، وإعلام حر أن يضمن شفافية هذه الآليات ومساءلتها من أجل تحقيق الانتصاف.

الوصول إلى العدالة (التوصيات ٢٨ و ٣٣ و ٥٣)

٨٤- تعمل الحكومات على تيسير سبل الوصول إلى العدالة عن طريق مجموعة شاملة من المبادرات والبرامج والتدابير الخاصة، منها المساعدة القانونية الجنائية والمدنية، والوصول إلى المحاكم الإدارية وأمناء المظالم للشكوى من انتهاك حقوق أخرى، وبرامج خاصة للشعوب الأصلية، والمشورة القانونية الممولة من الحكومة، وتمويل المصالح العامة، والتثقيف والإعلام في المجال القانوني الرسمي.

٨٥- وتتعترف كندا بالحاجة إلى تحسين الكفاءات وزيادة فرص الوصول إلى النظام القضائي. وتشمل المبادرات التي أُطلقت مؤخراً ما يلي:

- في عام ٢٠٠٨، أنشأ رئيس قضاة كندا لجنة العمل القانونية المعنية بالوصول إلى القضاء في المسائل المدنية والأسرية، وتمثل هذه اللجنة منتدى يضم متخذي القرارات على المستوى الحكومي وقيادات المجتمع القانوني وأفراد الجمهور لمناقشة الأفكار المتعلقة بتحسين سبل الوصول إلى العدالة ولتعزيز جهود التعاون والتآزر والتنسيق. أما التقارير التي تحتوي على العديد من التوصيات، فهي في مرحلة الاستكمال، وتُبدل حالياً مساعي لتعزيز المشاركة والاستفادة؛
- وفي عام ٢٠١٢، أطلقت حكومة كولومبيا البريطانية مبادرة إصلاح القضاء في كولومبيا البريطانية، وأعدت حكومة كيبيك خطتها المتعلقة بالوصول إلى القضاء، وكلاهما يستهدف تيسير الوصول إلى نظم العدالة على نحو فعال وفي الوقت المناسب وبتكلفة أقل.

٨٦- ووضعت الحكومة، بالتعاون مع منظمات غير حكومية، مبادرات تفيده ضحايا الجرائم، منها الاستراتيجية الاتحادية لدعم الضحايا التي تمنح الضحايا صوتاً أقوى في نظام العدالة الجنائية، وتقدم لهم خدمات على صعيدي المقاطعات والأقاليم.

٨٧- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لضحايا الجرائم في كندا، بمن فيهم ضحايا العنف المتزلي، المطالبة بتعويض في إطار برامج التعويض في المقاطعات إذا ما اعتُبر الفعل المرتكب جريمة بموجب القانون الجنائي. وتقدم تسع مقاطعات شكلاً ما من أشكال برامج التعويض أو الاستحقاقات. وتتفاوت شروط الأهلية ومبالغ التعويض، ولكن لا تُشترط عموماً الإدانة لكي يطالب الضحية باستحقاقات. وبالإضافة إلى التعويض، الذي تدفعه الحكومة للضحية، يجوز أيضاً لضحايا العنف المتزلي التماس أوامر التعويض التي يدفعها الجاني.

تعزيز الإدماج الاجتماعي والمساواة (التوصيات ٣ و ٢٢ و ٢٤-٢٩ و ٤٣-٤٤ و ٥١-٥٣ و ٥٨ و ٦٠-٦١)

٨٨- باعتبار كندا مجتمعاً متعدد الثقافات، فإنها ترى في التنوع نقطة قوة وتعبيراً عن الهوية الوطنية ومدعاة للفخر. ولا يسلم أي مجتمع من التمييز، وتعترف كندا بضرورة القيام بمزيد من العمل لدعم الإدماج الاجتماعي لجميع الكنديين.

٨٩- ولدى كندا مجموعة من البرامج الرامية إلى تعزيز التعددية الثقافية ودعم إدماج القادمين الجدد، وتشجيع الترابط الاجتماعي والمجتمعات المضيفة. ويتمثل الهدف العام لهذه البرامج في تعزيز التفاهم بين الثقافات وبين الأديان، وقبول القيم المشتركة، وتعزيز المعارف المدنية والشعور بالفخر، وتوفير القدرة المؤسسية على تلبية احتياجات مجتمع حر ومنفتح.

٩٠- وتبدأ الخطوة الأولى لحماية الحق في المساواة بموجب القانون والحق في عدم التمييز بوجود إطار قانوني قوي يتألف من الدستور ومجموعة واسعة من تشريعات حماية الحقوق تُنفذ في جميع الولايات القضائية في كندا. وتكفل هذه التشريعات الحماية من التمييز القائم على عدة أسس، منها العرق، واللون، والجنسية، والأصل العرقي أو المنشأ، والدين، والجنس، والميل الجنسي، والسن، والإعاقة. وتُطبق هذه التشريعات على الكيانات العامة والخاصة في سياق التوظيف والإسكان وتقديم السلع والخدمات والتسهيلات. وتمكن أيضاً هذه القوانين الحكومات من اتخاذ تدابير إيجابية واستباقية لتحسين أوضاع الفئات الضعيفة.

٩١- وأجريت تعديلات مهمة على تشريعات حقوق الإنسان في عدد من المقاطعات. ويشمل ذلك التعديلات التي أجرتها حكومة نيوفاوندلاند ولابرادور في عام ٢٠١٠، وهي التعديلات التي بينت أن التمييز المحظور قد يكون متعمداً أو غير متعمد، وألغت تقييد السن المحدد بـ ١٩ سنة، وأضافت تعريفاً جديداً لـ "الإعاقة"، ووسعت أسس التمييز المحظورة لتشمل

مصدر الدخل، والتشوه، والارتباط بشخص أو بأشخاص لديهم أحد الأسباب التي يُحظر التمييز على أساسها، والإدانة الجنائية "غير المتصلة بالعمل".

مكافحة العنصرية وكره الأجانب

٩٢- تواصل الحكومات مكافحة التمييز العنصري من خلال مجموعة من التدابير في مجالات التشريعات، والسياسات، والتثقيف والتوعية، تشمل ما يلي:

- المبادرات التي ترعاها حكومة كندا، ومنها مبادرات ترعاها المؤسسة الكندية للعلاقات العرقية التي تشارك في تثقيف الجمهور بشأن مسائل العنصرية وسبل تعزيز الحوار بين الأديان وبين الثقافات في كندا؛
- المشاريع التي تدعمها سياسة مقاطعة نيوفوندياند ولابرادور بشأن التعددية الثقافية، وتشمل هذه المشاريع المشاركة المدنية وبرامج التثقيف الإثنية الثقافية الموجهة للشباب والرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز وتعزيز الاحترام والتعاون والاندماج؛
- مبادرة مقاطعة كولومبيا البريطانية المعنونة EmbtraceBC، وهي مبادرة تعزز التعددية الثقافية وبناء المعارف والقدرات المناهضة للعنصرية في المجتمعات من خلال ستة عناصر برنامجية، هي: المشاركة في الفنون والآداب؛ ومشاركة المجتمع؛ والتواصل بين الأديان؛ والقيادة المفتوحة على الآخرين؛ والتنظيم المناهض للعنصرية والكرهية؛ وتثقيف الجمهور.

٩٣- وتشارك أيضاً اللجان المعنية بحقوق الإنسان في جميع أنحاء كندا في أنشطة الدعوة والتثقيف وتوعية المجتمع بشأن عدة مسائل، منها العنصرية النظامية والمؤسسية. فمثلاً، أيدت لجنة حقوق الإنسان في ألبرتا ائتلاف البلديات المناهضة للعنصرية والتمييز في ألبرتا. وقد انضمت ١٣ بلدية إلى هذا الائتلاف الذي يدعو المجتمعات المحلية إلى التقيّد بالتزامات مشتركة ووضع خطط عمل لتعزيز جهودها في مكافحة العنصرية والتمييز.

٩٤- وتشمل المبادرات التي تستهدف الحد من حوادث التمييز العرقي والقضاء عليها، تقديم تدريب خاص لأجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات الأمنية ومراقبة الحدود على مراعاة الاعتبارات الثقافية، والتوظيف الفعلي لأفراد من مجتمعات مختلفة، وتنفيذ مبادرات لتوعية المجتمع من أجل بناء الثقة وزيادة الفهم المتبادل للمعايير الثقافية المختلفة والسلوكيات الخاصة لمختلف المجتمعات الكندية. فمثلاً:

- في إطار سياسة عدم انحياز الشرطة، التي وضعتها الشرطة الملكية الكندية، وهي سياسة تحظر التمييز العرقي، يُحظر جمع أو تبادل البيانات المتعلقة بالأصل العرقي لأغراض تخرج عن الولاية الشرعية للشرطة. وتُجمع البيانات لغرض وحيد هو إثبات هوية شخص مُشتبه فيه أو ضحية؛

- يسترشد موظفو وكالة الخدمات الحدودية الكندية بالإجراءات التي تثبت بوضوح أن عمليات الاستهداف والمراقبة يجب أن تستند إلى صيغة موضوعية لتقييم المخاطر؛
- تشرك المائدة المستديرة المتعددة الثقافات المعنية بالأمن كلاً من أعضائها، الذين ينتمون إلى خلفيات إثنية وعرقية وثقافية ودينية عديدة مختلفة، وحكومة كندا في حوار مستمر حول الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها برامج وسياسات الأمن القومي في المجتمعات المتنوعة لكندا. وتعزز المائدة المستديرة حماية النظام المدني، والاحترام المتبادل، والفهم المشترك، وتيسير التبادل الواسع للمعلومات المتعلقة بتأثير مسائل الأمن القومي المتوافقة مع حقوق المواطنين ومسؤولياتهم.

٩٥- وتدين كندا الجرائم ذات الدوافع العرقية أو الدينية، كما تدين أفعال العنف. وتجرم كندا جميع أشكال العنف، سواء ارتُكب بدوافع عنصرية أم لا. وتجمع السلطات الكندية بيانات عن الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية، وتُصنف هذه البيانات وفقاً للعوامل العرقية والإثنية والدينية، وعوامل أخرى. وتؤدي التقارير السنوية، التي تناقش الاتجاهات في هذه البيانات، إلى تحسين جهود كندا الجارية الرامية إلى التصدي بصورة فعالة ومحددة لتلك المجموعة الفرعية الصغيرة من الجرائم، التي ترتكب بدافع الكراهية. وفي سياق التصدي للجرائم المرتكبة بدافع الكراهية، يقدم برنامج تعزيز الهياكل الأمنية الأساسية في المجتمعات المعرضة للخطر التمويل للمجتمعات ذات السوابق في هذا النوع من الجرائم، بهدف تحسين تدابير الأمن في أماكن العبادة بهذه المجتمعات وفي مراكزها المجتمعية ومؤسساتها التعليمية المعتمدة من المقاطعات.

نوع الجنس

٩٦- تواصل الحكومات في كندا العمل على تعزيز مساواة المرأة بالرجل وتعزيز مشاركتها الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية لكندا، وذلك من خلال عدة سياسات ومبادرات.

٩٧- ويتمثل أحد السبل التي تسلكها كندا لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في تعميم هذه المسألة في عملية وضع السياسات والبرامج. فمثلاً، أحرزت حكومة كندا تقدماً كبيراً في تطبيق التحليل الذي يؤثر في المساواة بين الرجل والمرأة على جميع مستويات الحكومة، وذلك بطرق منها تحسين هذه الأدوات، وتقديم التدريب على شبكة الإنترنت، وتنفيذ خطة عمل متعددة السنوات. وتستخدم أيضاً حكومات المقاطعات والأقاليم هذا النوع من التحليل في وضع التشريعات والسياسات والبرامج.

٩٨- ومثال آخر لذلك هو برنامج حكومة كيبيك المتعلق بالمساواة في الوصول إلى مناصب اتخاذ القرار. فقد قدم هذا البرنامج التمويل إلى ٢٠ مشروعاً في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢ بهدف زيادة عدد النساء المهاجرات والنساء الممتديات لمجتمعات

ثقافية مختلفة في مناصب اتخاذ القرار في مجالس الإدارة في جميع أنحاء كيبك، والحد من العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة في ممارسة السلطة، وذلك بجملة أمور، منها تعزيز النماذج والسلوكيات القائمة على المساواة.

المسنون

٩٩- في إطار توقع ضغوط ديمغرافية ناشئة، وضعت كندا مجموعة من التدابير التشريعية والسياساتية والبرنامجية لتعزيز إسهامات المسنين وتحسين سبل حصولهم على الخدمات والدعم. فمثلاً، تعمل حكومة كندا مع المقاطعات والأقاليم على تعزيز مبادرة المجتمعات الرفيعة بالمسنين، وهي مبادرة تُنفذ حالياً في أكثر من ٨٥٠ مجتمعاً في ثماني مقاطعات تسعى إلى جعل مجتمعاتها رفيعة بالمسنين. كما تتصدى كندا للتحديات المحددة التي يواجهها المسنون من خلال تدابير محددة، منها إزالة العقبات القانونية التي تحول دون توظيفهم، والقيام باستثمارات محددة الهدف لتشجيع سوق العمل على قبول المسنين.

١٠٠- وتتصدى كندا لمسألة إيذاء المسنين من خلال مبادرات مختلفة، منها حملات التوعية التي تساعد الكنديين على التعرف على علامات إيذاء المسنين وتزويدهم بمعلومات عن الموارد وسبل الدعم المتاحة. فمثلاً، تدعم حكومة كندا المشاريع التي تركز على وضع أو تحديد أدوات ومصادر وممارسات مباشرة يمكن تكيفها وتبادلها في المجتمعات أو المناطق أو البلد ككل بهدف التصدي لمسألة إيذاء المسنين.

الأشخاص ذوو الإعاقة

١٠١- يحظى الأشخاص ذوو الإعاقة بتقدير كبير بوصفهم أعضاء في المجتمعات الكندية وأماكن العمل، وهم يقدمون إسهاماً إيجابياً للمجتمع الكندي. ومع ذلك، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة مجموعة من التحديات التي تؤثر على قدرتهم على المشاركة الكاملة في المجتمع، وتشمل هذه التحديات العقبات التي تحول دون الحصول على سكن، واللغة والاتصال، والتعلم والتدريب، والسلامة والأمن.

١٠٢- ويعزز تصديق كندا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في ١١ آذار/مارس ٢٠١٠، التزامها بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتساعد هذه الاتفاقية في توجيه عملية وضع تدابير لمواصلة دعم هذه الحقوق وحمايتها.

١٠٣- وتوجد على جميع مستويات الحكومة مجموعة واسعة من التشريعات والسياسات والبرامج والخدمات المنفذة من أجل مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع.

١٠٤- وتشمل التطورات الحديثة ما يلي:

- في عام ٢٠١١، نفذت حكومة الأقاليم الشمالية الغربية سياستين جديدتين تتعلقان بالموظفين ذوي الإعاقة، هما: سياسة الالتزام باستيعاب المصابين وذوي الإعاقة، وهي سياسة تضمن منح الموظفين الحكوميين ما يحتاجون إليه من تيسيرات تتعلق بالإعاقة في الوقت المناسب وبالشكل المناسب؛ وسياسة أماكن العمل الخالية من التحرش والمحترمة، وهي سياسة تدعم جميع الموظفين، بمن فيهم الموظفون ذوو الإعاقة، من أجل المحافظة على بيئة عمل إيجابية؛
- وفي عام ٢٠١٢، أصدرت حكومة كندا دليل الإعاقة المرجعي، وهو أداة لتحديد وتوضيح وتعزيز السياسات التي تتصدى للمسائل التي تؤثر في الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- وتهدف سياسة الممارسة الكاملة والفعالية للحق في المساواة، التي اعتمدها حكومة كيبيك في عام ٢٠٠٩، إلى زيادة المشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة خلال ١٠ سنوات. وتشمل المداخلات ذات الأولوية لهذه السياسة تهيئة بيئات يسهل الوصول إليها، وتكييف النظام القانوني بما يلي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنع جميع أشكال الاستغلال والعنف وإساءة المعاملة، وتيسير حصول الأطفال ذوي الإعاقة على خدمات رعاية الطفل، ودعم سبل نجاحهم الدراسي، ودعم إدماجهم في سوق العمل؛
- وتستند استراتيجية مقاطعة نيوفونديلاند ولابرادور المعنونة الوصول والإدماج والمساواة، التي تستهدف إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، إلى نموذج اجتماعي لأشكال الإعاقة يعكس حقوق الإنسان والاحترام والإنصاف. وتتوافق هذه الاستراتيجية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومع التشريعات المحلية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتهدف إلى ضمان حصول سكان مقاطعة نيوفونديلاند ولابرادور ذوي الإعاقة على نفس الفرص والاختيارات المتاحة لسائر المواطنين على قدم المساواة.

الأشخاص المصابون بأمراض نفسية

١٠٥- التزمت حكومة كندا بالقيام باستثمار قياسي في الرعاية الصحية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التحويلات إلى المقاطعات من أجل تلقي الرعاية الصحية. وتستثمر حكومة كندا في برامج من شأنها أن تساعد المواطنين على المحافظة على صحتهم النفسية أو تحسينها، وذلك بزيادة التوعية، وتعزيز عوامل الحماية، وبناء القدرة على التحمل. ومن أمثلة المبادرات التي تعزز بشكل مباشر وغير مباشر الصحة النفسية الإيجابية ما يلي: البحوث المتعلقة بمنع الانتحار، والاستراتيجية الوطنية لمنع الانتحار بين شباب الشعوب الأصلية، ودعم البرامج

المجتمعية الرامية إلى تعزيز الصحة النفسية و/أو الحد من عوامل الخطر المسببة للمشاكل الصحية النفسية التي تؤثر في الأطفال ووالديهم.

١٠٦- وفي عام ٢٠١٠، أيد وزراء الصحة في الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم الإعلان المتعلق بالوقاية والتعزيز، الذي يعترف بالصحة النفسية السليمة كأحد أسس الصحة الشاملة والرفاه. وبالإضافة إلى ذلك، وضع عدد من حكومات المقاطعات والأقاليم استراتيجيات للصحة النفسية ومنع الانتحار، أو تعكف على وضع هذه الاستراتيجيات.

١٠٧- وفي أيار/مايو ٢٠١٢، رحبت حكومة كندا بإصدار لجنة الصحة النفسية أول استراتيجية وطنية لتحسين الصحة النفسية لجميع الكنديين، بعنوان: *تغيير الاتجاهات وتغيير أنماط الحياة: استراتيجية الصحة النفسية لكندا*. وترتكز هذه الاستراتيجية على تحسين الصحة النفسية والرفاه لجميع سكان كندا، وعلى إنشاء نظام للصحة النفسية يلبي احتياجات السكان من جميع الأعمار المصابين بمشاكل وأمراض نفسية، وأسرههم.

١٠٨- ومن المبادرات الأخرى، إطار يكون للصحة النفسية، وهو إطار يشرك مجموعة كبيرة من الشركاء المعنيين بالصحة النفسية في تحسين الصحة النفسية والرفاه لجميع سكان إقليم يكون؛ ودعم إنشاء مجتمعات مرنة وشاملة؛ وتقديم مستوى عالٍ من الرعاية والدعم في مجال الصحة النفسية. ويقدم برنامج الصحة النفسية في أرياف يكون خدمات الصحة النفسية للمصابين بمشكلات وأمراض نفسية شديدة في ١٤ مجتمعاً ريفياً صغيراً.

١٠٩- وبعد الاستعراض الدوري الشامل الأول لكندا، بدأت محاكم الصحة النفسية العمل في نونفا سكوتيا (في عام ٢٠٠٩) وفي مانيتوبا (في عام ٢٠١٢). وتتعامل هذه المحاكم مع المتهمين الذين يُرّجح أن تكون مسائل الصحة النفسية التي يعانون منها هي سبب سلوكهم الإجرامي. وتعمل هذه المحاكم أيضاً في نيوفونلاند ولابرادور، ونيو برونزويك، وكيبيك، وأونتاريو.

عدم التمييز في التعليم العالي

١١٠- تواصل كندا تعزيز المساواة في الحصول على التعليم الجامعي. وتُنظّم عمليات الالتحاق بالمؤسسات الجامعية الكندية وفقاً لمعايير تضعها هذه المؤسسات، وهي تركز أساساً على إنجاز الطالب وقدراته ومشاركته في المجتمع. ويجب أن تمثل معايير الالتحاق للتشريعات المتعلقة بعدم التمييز التي تسنها المقاطعات والأقاليم.

١١١- وتتخذ الحكومات إجراءات للحد من العقبات المالية التي تحول دون الحصول على التعليم، وتشمل هذه الإجراءات منح قروض محددة الهدف واتخاذ تدابير لمساعدة الطلاب الذين يجدون صعوبة في سداد القروض، وتقديم المنح المالية والدراسية، ومنع إعفاءات ضريبية، وتنفيذ خطط الادخار المسجل. فمثلاً:

- تقدم حكومة كندا، من خلال برنامج منح الطلاب في كندا الذي أُطلق في آب/ أغسطس ٢٠٠٩، مساعدة لا تُرد في شكل منح للطلاب المتمين للأسر المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، وللطلاب المعيلين، وللطلاب ذوي الإعاقات الدائمة؛
- وتدعم حكومة كندا مجموعة متنوعة من المنظمات الخيرية المشاركة في تلبية الاحتياجات التثقيفية والتعليمية للتلاميذ والشباب. فمثلاً، تتعاون منظمة الطرق إلى التعليم في كندا، وهي منظمة تهدف إلى خفض معدل التسرب من المدارس المرتفع بين الشباب المعرضين للخطر ورفع معدل التحاقهم بالكليات أو الجامعات، مع الشركاء في المجتمع في ١١ مجتمعاً محلياً في كندا. وأحرزت هذه المنظمة نتائج باهرة حيث قدمت مجموعة شاملة من سبل الدعم للشباب، منها الإرشاد، والمشورة المهنية، والتوجيه، والمنح المالية.

المهاجرون واللاجئون والعمال الأجانب المؤقتون (التوصيات ٣١ و ٥٧-٥٩)

١١٢- ساعدت حركة الهجرة على جعل كندا أمة ثرية ثقافياً ومزدهرة. ولدى كندا نظام قوي للهجرة، كما أنها تُصنف من بين البلدان ذات أعلى مستوى دخل فردي في العالم المتقدم. ولديها أيضاً نظام جيد للاجئين يوفر المأوى الآمن للمتمسسي الحماية، وشبكة من المنظمات الخيرية والدينية الخاصة الممولة من دافعي الضرائب تساعد القادمين الجدد على الاستقرار والاندماج في المجتمع الكندي. وفي حين تستفيد كندا استفادة هائلة من مهارات وخبرات المهاجرين الجدد، يحتاج نظامها المتعلق بالهجرة إلى تغيير مستمر لكي يواكب الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة للكنديين.

تحسين نظام الهجرة في كندا

١١٣- تتميز كندا بوجود واحد من أفضل وأعدل نظم الهجرة في العالم. وقد أُتخذت تدابير جديدة لتحسين سرعة النظام وفعاليتته ونزاهته، منها ما يلي: التغييرات العديدة الرامية إلى تحسين جودة اختيار المهاجرين الاقتصاديين؛ والإصلاحات الرامية إلى تبسيط عملية البت في طلبات اللجوء، لا سيما المقدمة من مواطني بلدان آمنة عموماً، مما يجعل كندا متوافقة مع الممارسة المتبعة في معظم البلدان الأوروبية؛ وتدابير وقف الجريمة الخطيرة والاستغلالية المتمثلة في تهريب البشر؛ وتطبيق شرط جديد هو أخذ بيانات الاستدلال البيولوجي لطالبي تأشيرة الزيارة والدراسة والعمل القادمين من بلدان ومناطق معينة.

١١٤- وقد وصف ممثل سابق لمفوضية شؤون اللاجئين نظام اللجوء الكندي بأنه "نظام نموذجي للجوء". ومن شأن التغييرات الأخيرة في نظام اللجوء الكندي أن تحسن كفاءة النظام، وأن تكفل وصول طالب اللجوء المؤهل إلى إجراء عادل للبت في طلبه، وحصوله على تقييم للخطر الذي قد يواجهه في حالة عودته مرة أخرى إلى بلده الأصلي. وتتضمن جميع

الإجراءات الأخرى التي أُقرت بموجب التعديلات الأخيرة، ومنها خيار احتجاز مهاجرين غير قانونيين معينين، ضمانات قانونية مناسبة. ومن شأن الإصلاحات أن تجعل نظام اللجوء الكندي أفضل من الممارسات المتبعة في معظم البلدان المتقدمة الأخرى، ومتسقاً مع الالتزامات المحلية لكندا والتزاماتها بموجب المعاهدات، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

شهادات الأمان

١١٥- تسمح المادة ٧٧ من قانون الهجرة وحماية اللاجئين الكندي لحكومة كندا بإصدار شهادة تحظر بقاء شخص مقيم إقامة دائمة أو شخص أجنبي في كندا استناداً إلى أسس تتعلق بالأمن أو انتهاك حقوق الإنسان أو حقوق دولية، أو الإجماع الخطير، أو الجريمة المنظمة. وتُحال شهادات الأمان، لدى توقيعها، إلى المحكمة الاتحادية لكندا لتقرير مدى معقوليتها. وتسمح هذه العملية باستخدام المعلومات السرية في المداولات المغلقة إذا اقتنعت المحكمة بأن إفشاء المعلومات يضر بالأمن القومي أو يعرض سلامة أشخاص آخرين للخطر.

١١٦- وقد أُجريت تعديلات كبيرة على الأحكام المتعلقة بشهادة الأمان في قانون الهجرة وحماية اللاجئين بناء على قرار أصدرته المحكمة العليا لكندا في عام ٢٠٠٧. وتطبيق نظام الحامين الخاصين، ترى كندا أن الجوانب الإجرائية لنظامها المتعلق بشهادات الأمان في سياق الهجرة تتوافق مع التزاماتها الناشئة عن المعاهدات.

١١٧- ويجوز للمحامين الخاصين المشاركة واستجواب الشهود وتقديم إفادات شفوية وخطية إلى المحاكم في الجلسات المغلقة التي لا يشارك فيها الشخص المسمّى في الشهادة. ويجوز لهم أيضاً الطعن في وجهة وموثوقية وكفاية أية معلومات تقرر المحكمة ضرورة بقائها سرية لأن إفشاءها يضر بالأمن القومي أو بسلامة أشخاص آخرين. ويمكن لهؤلاء الحامين، بإذن من القاضي، ممارسة أية صلاحيات أخرى ضرورية لحماية مصالح الشخص المسمّى في الشهادة.

الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية

١١٨- اتخذت كندا تدابير لتحسين مشاركة المهاجرين الجدد في سوق العمل الكندي من أجل الحد من العقبات في سياق عملية الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، بحيث يمكن للأفراد الحاصلين على تدريب على الصعيد الدولي أن يقدموا ما لديهم من تعليم وخبرة في عمل مناسب ومرضٍ بعد وصولهم مباشرة.

١١٩- ويعبر الإطار الكندي العام لتقييم المؤهلات الخارجية والاعتراف بها، الذي وُضع في عام ٢٠٠٩، عن رؤية مشتركة للحكومات بحيث تتخذ إجراءات متسقة لتحسين عملية إدماج الأفراد الحاصلين على تدريب على الصعيد الدولي في سوق العمل الكندي وفي وظائف تناسب مهاراتهم وخبرتهم. ونظراً إلى النطاق الواسع للعمل، وافقت الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم على تنظيم ١٤ مهنة خلال ٣ سنوات. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا الإطار في أن يعرف أي فرد خلال عام واحد ما إذا كانت مؤهلاته

مقبولة، أو أن يتلقى إفادة بشأن الشروط الإضافية اللازمة للتسجيل، أو أن يُوجَّه إلى مهنة ذات صلة تناسب مهاراته وخبرته.

حماية العمال الأجانب المؤقتين

١٢٠- تدين كندا جميع أفعال الاستغلال في العمل. وتضطلع المقاطعات والأقاليم بمسؤولية أساسية عن إنفاذ معايير العمل، والصحة والسلامة المهنيين، وعلاقات العمل لمعظم المهن في كندا. وتنطبق جميع قوانين العمل على العمال الأجانب والعمال الكنديين على حد سواء. بالإضافة إلى التزام أصحاب العمل بشروط برنامج العمال الأجانب المؤقتين، يجب عليهم التقييد بجميع تشريعات ولوائح العمل ذات الصلة المعتمدة على الصعيد الاتحادي وصعيد المقاطعات والأقاليم.

١٢١- وللحد من احتمال استغلال العمال الأجانب المؤقتين من جانب أصحاب العمل وأطراف ثالثة، تنفذ حكومة كندا تدابير تنظيمية وغير تنظيمية، منها آليات أكثر صرامة لمساءلة أصحاب العمل. وتشمل التدابير التي أُتخذت مؤخراً عوامل جديدة لتقرير مدى مصداقية عروض العمل، وإطاراً إلزامياً لمراجعة التزام صاحب العمل يهدف إلى تقييم مدى تقيده بعروض العمل التي سبق تقديمها للعمال الأجانب المؤقتين.

رابعاً - الخاتمة

١٢٢- تتمتع كندا بإطار قانوني وسياساتي قوي يهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهو يخضع لإشراف نظام قضائي مستقل. ويشمل هذا الإطار سبل الحماية المنصوص عليها في دستور كندا، بما في ذلك الميثاق الكندي للحقوق والحريات، ولائحة الحقوق الكندية، والتشريع المتعلق بمكافحة التمييز. وتلتزم الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والأقاليم بمواصلة الانطلاق من هذا الإطار.

١٢٣- وينبغي لكندا أن تواصل دعم أعمال نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عملية الاستعراض الدوري الشامل. وتلتزم كندا بالنظر بعناية في التوصيات المقدمة في عملية الاستعراض المتعلقة بها، وبالإشتراك مع المجتمع المدني ومنظمات الشعوب الأصلية في إعداد ردها بشأن التوصيات المقبولة ومتابعة تنفيذها.

Notes

1. Available at <http://canada.justice.gc.ca/eng/pi/icg-gci/ihrl-didp/index.html>.
2. This figure includes the 34 First Nations presently operational, as well as Campbell River and Musqueam. The operational status of Campbell River and Musqueam remains unofficial until the Minister of Aboriginal Affairs and Northern Development signs the Individual Agreement.
3. All low-income rates in this paragraph are based on the low-income after-tax cut-off, 1992 base.